محامون من أجل
إدارة سليمة

مؤشر الشفافيّة 2024

فحص مستوى الشفافيّة في عمل السلطات المحليّة العربيّة،
من خلال مواقعها الإلكترونية وصفحاتها في شبكات التواصل الاجتماعي

محامون من أجل
إدارة سليمة

مؤشر الشفافيّة 2024

04-6565090
04-6565089
ص.ب. 50971، الناصرة 16000
Office@LawGG.org
www.lawgg.org

مديرة مشروع "مؤشر الشفافيّة 2024": المحامية منار حسيني

تصميم: Hilwi Studio

تابعونا على صفحات التواصل الإجتماعي:

lawyersforgoodgovernance
lawyers for good governance
Lawyers.for.Good.Governance

© جميع الحقوق محفوظة لجمعيّة محامون من أجل إدارة سليمة (ج.م.) تشرين ثاني، 2024

الفهرس

مقدمة 4

الشَّفافيّة كمبدأ 6

الشَّفافيّة في مواقع السلطات المحلية على الإنترنت 7

منهج البحث 9

خلاصة النتائج 12

ملخص النتائج النهائية 14

بنود جوهريّة ينصّ عليها القانون 16

بنود فرعية ينص عليها القانون 23

مواضيع هامّة لم ينصّ عليها القانون 25

الشفافية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي 26

فحص كمي لتفعيل صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي 27

فحص وتيرة المنشورات في البلديات والمجالس المحلية العربية الكبرى 29

فحص محتوى المنشورات في البلديات والمجالس المحلية العربية الكبرى 31

جوانب إدارية لتفعيل صفحات في شبكات التواصل 34

استنتاجات وتلخيص 35

الملحق 39

مقدمة

يسرنا في جمعية "محامون من أجل إدارة سليمة" أن نضع بين أيديكم تقريرنا السنوي - مؤشر الشفافيّة، في عدده الثامن، والّذي نحاول فيه عرض صورة حول مستوى الشفافيّة في عمل السلطات المحلية العربيّة، من خلال مواقعها على الإنترنت.

يرصد التقرير النشاطات الرقمية للسلطات المحليّة، مسلطًا الضوء على مدى التزامها بواجب الشفافيّة، بالأساس من خلال نشر معلومات ووثائق يلزم القانون بنشرها في موقع السلطة، لعل أبرزها محاضر وتسجيلات جلسات المجلس، الميزانية السنوية للسلطة، تقاريرها المالية وتقارير هامة أخرى حول وضعها الإداري والمالي.

تؤمن الجمعية بأهمية دور الشفافيّة في تعزيز الإدارة السليمة وأسس الديمقراطية، إذ تمكّن الشفافية الجمهور من مراقبة عمل السلطة، بلورة رأيه حول أدائها، حثها على التحسين للأفضل والانخراط في العمل البلدي، كما وتشكل رادعًا لشتى ظواهر الفساد.

يأتي مؤشر الشفافية مكملًا لنشاطات الجمعيّة على المستوى القانوني، حيث تقوم بفحص المواقع الإلكترونية للسلطات بشكل دوري، وتتوجه إليها في حال عدم الالتزام بالقانون. في بعض الأحيان تلجأ الجمعية للقضاء للحد من هذه التجاوزات.

تهدف الجمعية من خلال مؤشر الشفافيّة إلى تحفيز السلطات على العمل بشفافية ونشر المعلومات الهامة للجمهور، على أمل أن تقوم السلطات بإصلاح القصور الّتي يكشفها التقرير، وأن يقوم المواطنون بدورهم بحث السلطات على ذلك. عرض المعطيات حول السلطات المختلفة ضمن التقرير من شأنه أن يتيح إمكانية المقارنة بين سلطة وأخرى، وأن يشكل هو الآخر حافزًا للسلطة بأن تحذو حذو سلطات سبقتها في التدريج.

مع مرور سنوات من العمل على إصدار مؤشر الشفافية والنشاطات الأخرى، نعتز بأن صار هذا التقرير مرجعًا للجمهور، المؤسسات المختلفة وكافة المهتمين في قضايا الحكم المحلي، وقد رأينا الموضوع يشغل حيزًا من النقاش في عدد من البلدات قبيل الانتخابات المحلية الأخيرة، مطلع هذا العام، كما تناول تقرير مراقب الدولة الأخير (2024) قضية الشفافية في السلطات العربية، عارضًا بتوسع نتائج مؤشر الشفافية الّتي وردت في النسخة السابقة.

إصدار هذا التقرير يأتي في ظروف استثنائية، إذ تمر البلاد بحالة حرب، تلقي بظلالها على الحياة اليومية للمواطنين وعلى عمل السلطات، لا سيما أقسام الطوارئ والتربية. برأينا، في هذه الظروف بالذات تبرز أهمية العمل بشفافية وتعزيز سبل التواصل بين المواطن والسلطة.

نتائج التقرير، كما في كل عام، تشير إلى تردي مستوى الشفافية في غالبية السلطات. رغم بساطة المهمة - تشغيل وإدارة موقع إنترنت ونشر بعض المعلومات، ورغم التكلفة المالية الزهيدة لهذا النشاط، خاصة عندما نتحدث عن سلطات تقدر ميزانيتها بعشرات أو حتى مئات الملايين، لا تزال هناك سلطات محلية تعمل بدون موقع إنترنت، بينما تدير سلطات أخرى مواقع شبه فارغة. هذا يعكس حجم الإهمال في عمل تلك السلطات وعدم الاكتراث لأهمية تزويد المواطن بمعلومات أساسية حول عملها.

بالرغم من النتائج العامة المتدنيّة، لا بد من الإشارة إلى استمرار التحسن التدريجي (وإن كان بطيئًا) الّذي نشير إليه سنويًا من خلال التقرير، ولا بد أيضًا من الإشادة بنجاح مجموعة من السلطات في الحفاظ على مستوى لائق من الشفافيّة وقيام بعضها بمبادرات وجهود مباركة لتعزيز شفافية عملها، بما في ذلك نشر معلومات إضافية، علاوة على ما يلزمها القانون بنشره.

كما في السنوات الأخيرة، نتناول ضمن التقرير أيضًا قضية تفعيل صفحات في شبكات التواصل الاجتماعي. إضافة إلى عرض صورة عامة حول نسبة السلطات الّتي تدير صفحات رسمية في تلك الشبكات، تطرقنا هذا العام لمضامين المنشورات في البلديات والمجالس المحلية العربية الكبرى (من حيث عدد السكان)، في محاولة لتقدير مدى مساهمتها بتعزيز الشفافية. يأتي هذا نظرًا لأهمية دور تلك الشبكات في القضايا الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، رواج استعمالها وإمكانية استغلالها للتواصل بين السلطة والجمهور.

آملين بهذا النشر المساهمة في تعزيز الشفافية وأسس الإدارة السليمة في سلطاتنا المحلية، وحثها على النهوض بعملها وخدماتها.

مع الاحترام،

نضال حايك، محامٍ
مدير عام جمعيّة "محامون من أجل إدارة سليمة"

منار حسيني، محامية
مديرة مشروع "مؤشر الشفافيّة 2024"

الشَّفافيّة كمبدأ

تعني الشفافيّة مكاشفة الجمهور بما يدور في أروقة السلطة وإطلاعه على أهم قراراتها، مخططاتها وقضاياها الإداريّة والماليّة. تطوّر مصطلح الشّفافيّة في البداية من خلال النّداءات لإجراء إصلاحات في الحكم، إذ ساد الاعتقاد بأن عمل مؤسسات الحكم بشفافيّة يساهم في إرساء قيم العدل والاستقامة ويعزز ثقة الجمهور بها، مما يضفي شرعية لعملها وقراراتها.

لاحقًا تطور مفهوم الشفافيّة، فالشفافيّة اليوم تشمل أيضًا فكرة تدعيم حقوق الفرد، إذ ترتبط بشكل مباشر بحق أفراد المجتمع بالمعرفة وحرية التعبير وتتيح للمواطنين إمكانيّة المشاركة بشكلٍ أكثر فعالية في المسار الدّيمقراطيّ ومختلف النشاطات االاجتماعية والجماهيرية. كما تشكل الشفافيّة وسيلة هامة للرقابة من قبل الجمهور على عمل مختلف السلطات والمؤسسات الرسمية.[1]

يمكن تحقيق مبدأ الشفافيّة من خلال فتح المجال أمام الجمهور للتوجه للسلطة بطلب للاطلاع والحصول على مستندات، ويمكن كذلك تحقيق الشفافية من خلال مبادرة السلطة بنشر معلومات هامة. في إسرائيل، يقر القانون واجبات من النوعين: واجب منح المعلومات من السلطة، وفقًا لطلب يوجه إليها، وواجب نشر معلومات معيّنة، رأى المشرّع أنه من الضروري نشرها، من خلال الصحف، لوحات الإعلانات، والمواقع الإلكترونيّة. في عصرنا هذا، تعتبر شبكة الإنترنت المنصة المركزية لتبادل المعلومات وتلقي الخدمات، في شتى المجالات، وهذا ينطبق على المؤسسات الحكومية، حيث تسعى الكثير من الدول المتطورة إلى تطبيق فكرة الحكم المفتوح والمُتاح إلكترونيًّا (E-GOVERNMENT)، الّذي يُسهّل مناليّة المعلومات والخدمات عبر الإنترنت.

كما ذكرنا، يلزم القانون السلطات بواجبات شتى لضمان عملها بشفافيّة، غير أن عدم وجود واجب قانوني معيّن لا يمنع بالضرورة نشر معلومات إضافيّة علاوة على ما يلزم القانون به. ما يقره القانون هو الحد الأدنى من الشفافيّة، ومن الجدير بالسلطات القيام بخطوات ومبادرات إضافيّة لتعزيز الشفافية ومختلف القيم الديمقراطية الّتي جاءت الشفافية لتحقيقها.

> **"إذا كان الفساد مرضًا، فالشفافيّة هي الحل المركزيّ لعلاجه"**
>
> كوفي عنان،
> الأمين العام السابق للأمم المتحدة

1. للاستزادة، راجعوا قرارات المحكمة العليا: עע"م 9135/03 המועצה להשכלה גבוהה נ' הוצאת עיתון הארץ, פ"ד ס(4) 217, 233 (2006); עע"מ 8282/02 הוצאת עיתון "הארץ" בע"מ ואח' נ' מדינת ישראל - משרד מבקר המדינה, פ"ד נח(1) 465, 471 (2003).

الشَّفافيّة في مواقع السلطات المحلية على الإنترنت

واجبات الشَّفافيّة الملقاة على السّلطات المحليّة بشكل عامّ، وواجبات الشَّفافيّة المتعلّقة بنشر مستندات ومعلومات على مواقع الإنترنت تحديدًا، أُقرّت في قوانين عدّة.

بند القانون الذي يفرض واجب البلديّات في إقامة مواقع إنترنت هو البند 248ب من أمر البلديّات [صيغة جديدة] الّذي أضيف للأمر في إطار تعديل قانونيّ عام 2007. هذا البند يسري أيضًا على المجالس المحلّيّة والإقليميّة بموجب البند 13و من أمر السّلطات المحلّيّة [صيغة جديدة]. استنادًا إلى هذا الأمر القانونيّ، فإنّ السّلطات المحلّيّة ملزمة بإقامة موقع إنترنت "مُتاح للجمهور من غير دفع" (هذا نصّ البند) خلال سنة من يوم التّعديل (حتى سنة 2009). أمّا بخصوص مضامين الموقع، فيُقرّ الأمر بندين ثانويّين: **الأوّل** هو بند عامّ يُلزم السّلطة المحلّيّة بأن تنشر على موقعها "معلومات مُلزَمةٌ بنشرها" في الصّحف أو في السجلات الرّسميّة لنشر القوانين. ومن هنا، فإنّ كون السّلطة المحلّيّة ملزمة بنشر قوانين مساعِدة، ملخّص الميزانيّة المصادق عليها وملخّص التّقارير الماليّة السّنويّة ومناقصات علنيّة لاستيعاب موظفين وتعاقد مع مزودين في الصّحف، يجعلها مُلزمة أيضًا بنشر هذه المعلومات في الموقع؛ **الثاني** هو بند مُحدّد، يُلزِم السّلطة المحلّيّة بنشر محاضر وتسجيلات اجتماعات الهيئة العامّة للمجلس، المنعقدة بأبواب مفتوحة.

إلى جانب البند المذكور - 248ب، هناك أوامر وتعليمات إضافيّة في قوانين مختلفة تُلزم السّلطة المحلّيّة بنشر معلومات محدَّدة على موقع الإنترنت. على رأس تلك القوانين قانون حرّيّة المعلومات من العام 1998، الّذي يشمل قائمة طويلة من المعلومات الواجب نشرها في الموقع. مثلًا، يُلزم البند 5(أ) من قانون حرّيّة المعلومات وأنظمة حرّيّة المعلومات من العام 1999 كلّ سلطة محليّة بنشر تقارير سنويّة تحوي معلومات حول عمل السّلطة ومسؤوليّاتها، وشرحًا عن وظائفها وصلاحيّاتها. من ضمن ذلك، تقضي الأنظمة بأنّ على التقرير أن يشمل تفصيلاً بشأن مبنى السّلطة، أقسامها، وحداتها، ووحداتها الفرعيّة؛ ميزانية السّلطة للسّنة الرّاهنة؛ عنوان السّلطة وسبل التّواصل معها؛ الدّعم الّذي منحته السّلطة لمؤسّسات عامّة في السّنة السّابقة، ومن ضمن ذلك اسم المؤسّسة وحجم الدّعم الّذي مُنح لها. كما يُقيم البند 5(أ) من قانون حرّيّة المعلومات واجبًا على السّلطة المحلّيّة بنشر تقرير المسؤول عن قانون حرّيّة المعلومات في السّلطة، بينما يُلزم البند 7(أ) من أنظمة حرّيّة المعلومات (رسوم) من العام 1999 بنشر معلومات حول كيفيّة دفع رسوم طلبات الحصول على المعلومات.

إضافةً إلى هذا كلّه، هناك واجبات نشر إضافيّة في قوانين أخرى متعلّقة بعمل الحكم المحلّيّ: أنظمة حرّيّة المعلومات (تقديم معلومات عن جودة البيئة لمطالعة الجمهور) من العام 2009 تفرض نشر تفاصيل ومعلومات متعلّقة بجودة البيئة؛ البندان 34 و91 من أنظمة مساواة حقوق الأشخاص مع إعاقة (ملاءَمات إتاحة للخدمات) من العام 2013 ينصّان على نشر معلومات عن ملاءَمات الإتاحة الّتي نُفِّذت وتفاصيل مركّز الإتاحة؛ البند 9ج من قانون مساواة حقوق الأشخاص مع إعاقة من العام 1998 يلزم بنشر خطة سنوية لضمان تفضيل مصحح في تشغيل ذوي الإعاقات؛ البند 8 من قانون السّلطات المحلّيّة (مدير وَحدة الشّبيبة ومجلس الطّلاب والشّبيبة) من العام 2011 ينصّ على نشر معلومات متعلّقة بمجلس الطّلاب والشّبيبة؛ البنود 15-17 من قانون السّلطات المحلّيّة (مفوّض شكاوى الجمهور) من العام 2008 تُلزم بنشر تقرير مفوّض شكاوى الجمهور في السّلطة؛ البند 24(هـ) من قانون التّخطيط والبناء من العام 1965 يقضي بنشر مُلخّص ميزانيّة لجنة التّخطيط والبناء التي تقع السّلطة في نفوذها؛ البند 7ج3 من قانون ترخيص المصالح من العام 1968 يقضي بنشر معلومات حول شروط ومتطلّبات ترخيص المصالح.

للخُلاصة، فإنّ على كلّ سلطة محلّيّة ملقى واجب يتكوّن من مرحلتين: **الأولى**، إقامة موقع إنترنت؛ **الثانية**، إثراء موقع الإنترنت بمواد ومعلومات ينصّ عليها القانون. الواجب المزدوَج يدلّ على أنّ إقامة الموقع فحسب غير كافية ولا تساهم في تعزيز مبدأ الشّفافيّة. فقط بعد استِكمال تطبيق المرحلة الثانية ونشر المعلومات والمستندات، يتحقّق تطبيق تعليمات القانون وتعزيز قيم الشّفافيّة وحقّ الجمهور في المعرفة.

للأسف، رغم مرور وقت طويل على بدء سريان مفعول القانون (عام 2009)، ورغم جهود الجمعيّة في السّنوات الأخيرة الّتي شملت مئات الرسائل وعشرات الالتماسات، فإنّ قسمًا كبيرًا من السّلطات المحلّيّة العربيّة لم يقمْ بهذا الواجب ولم ينجحْ بعضٌ منها حتى اليوم في تفعيل موقع إنترنت لائق. هذا التقرير يسعى إلى أن يكون وسيلة مساعدة وحثّ لتوجيه السّلطات المحلّيّة نحو عمل سليم وشفّاف يعزّز ثقة الجمهور بها.

"لن تُحلّ أيّ من القضايا الرئيسيّة الّتي تواجه البشريّة دون إتاحة الوصول إلى المعلومات"

كريستوف ديلوار، الأمين العام لمنظمة "صحفيون بلا حدود"

منهج البحث

يهدف هذا التّقرير إلى عرض صورة واسعة، قدر الإمكان، لمستوى الشَّفافيّة في السّلطات المحليّة العربيّة، ولهذا تمّ فحص جميع مواقع الإنترنت التّابعة للسّلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل.

يتمحور التّقرير، أساسًا، حول فحص التزام السّلطات المحليّة العربيّة بتعليمات القانون الّتي تقضي بنشر معلومات ومستندات مختلفة على مواقع الإنترنت. وبما أنّ تعليمات القانون نفسها تسري على جميع السّلطات المحليّة، فإنّ فحص تطبيقها في كلّ سلطة يمكّننا من تدريج السّلطات على سُلّم موضوعيّ موحّد ثمّ إجراء مقارنة بينها.

قامت الجمعيّة بجمع المعطيات وفحص نشر المعلومات والمستندات المتعلّقة بالشّفافيّة في مواقع السّلطات المحليّة على الإنترنت خلال الفترة الممتدّة من 01.09.2024 وحتّى 30.09.2024.

خلال هذا البحث، فحصنا نشر نوعين من المعلومات والمستندات في مواقع السّلطات المحليّة على الإنترنت: **الأوّل**، معلومات ومستندات ينبغي على السّلطة نشرها في موقع الإنترنت وفقًا للتّعليمات والقوانين المختلفة الّتي تطرّقنا إليها في الفصل السّابق؛ **الثّاني**، معلومات أساسيّة، لا تقلّ أهمّيّة ويُعتبر نشرها هامًّا ومطلوبًا، إلّا أنّ السّلطة غير ملزمة بنشرها (القائمة الكاملة لبنود المعلومات التي فُحصت تظهر في الملحق).

قُسّمت بنود المعلومات إلى ثلاثة أقسام، لكلّ منها تقييم نقاط مختلف.

- **القسم الأوّل يحوي بنود معلومات مركزيّة ينصّ عليها القانون** وعددها 20 بندًا. وجود أحد هذه البنود في موقع السّلطة على الإنترنت يُكسبها 6 نقاط. بعض البنود (8 من بينها) تُكسِب السّلطة 3 نقاط إضافيّة إذا شمل الموقع معلومات حولها من سنوات سابقة. مثلًا: توفر معلومات عن ضريبة الأرنونا وموعد دفعها يمكن أن يُكسِب السّلطة 6 نقاط في حال توفرت المعلومات عن سنة 2024 فقط، و3 نقاط في حال توفرت المعلومات عن السّنتين السّابقتين فقط، أو تقييمًا كاملًا (9 نقاط) في حال توفرت المعلومات المتعلّقة بالسّنة الرّاهنة وبسنوات سابقة.

- **القسم الثّاني** يحوي 10 بنود ثانويّة يقرّها القانون. وجود كلّ بند منها في موقع السّلطة على الإنترنت يُكسِبها 4 نقاط.

- **القسم الثّالث** مكوّن من **بنود جوهريّة إضافيّة** لا ينصّ عليها القانون وعددها 3 بنود. وجود أحد هذه البنود في موقع السّلطة على الإنترنت يُكسِبها نقطتين (2). وفي حال توفرت معلومات هذا البند عن السّنتين السّابقتين تحصل السّلطة على نقطة (1) إضافيّة. في رأينا، عدم إدراج هذه البنود في القانون لا يعفي السّلطة من نشرها كجزءٍ من واجب الشّفافيّة العامّ. رغم ذلك، ولضمان مُؤشِّر موضوعيّ وموحد لكلّ السّلطات، وبدافع الإنصاف، منحنا هذه البنود تقييمًا أقلّ من التّقييم الّذي أعطيَ للبنود الّتي يقرّها القانون. قرارنا بإضافة هذه البنود إلى المُؤشِّر مستند إلى رؤيتنا بأنّ الواجبات الّتي ينصّ عليها القانون ما هي إلّا الحدّ الأدنى من الشفافيّة وكل نشر إضافي يساهم في تعزيزها. نعتقد أنّ على السّلطات، كهيئات قامت لخدمة الجمهور، أن تعمل جاهدة لتحقيق فكرة وجودها، ومن ضمن ذلك أن تعمل بشفافيّة قصوى، حتى بدون واجب قانونيّ رسميّ.

إضافة إلى ما ذكر، أعطيت نقاط إضافية (حتى 4 نقاط) لبعض السلطات بناء على تقدير طاقم الجمعية، تعزيزًا لجهود السلطة في نشر معلومات إضافية لم تنشرها باقي السلطات، أو مبادرات خاصة من السلطة لزيادة الشفافية. على سبيل المثال أعطيت نقاط إضافية تقديرًا لنشر السلطة خطط عمل للأقسام أو شرحًا استثنائيًا عن عملها، السياسة الّتي وضعتها السلطة لتطبيق القانون في مجالات معينة ونحو ذلك.

الرّسم البيانيّ 1: تقسيم البنود الّتي فُحصت والتّقييم الّذي أُعطيَ لكلّ بند

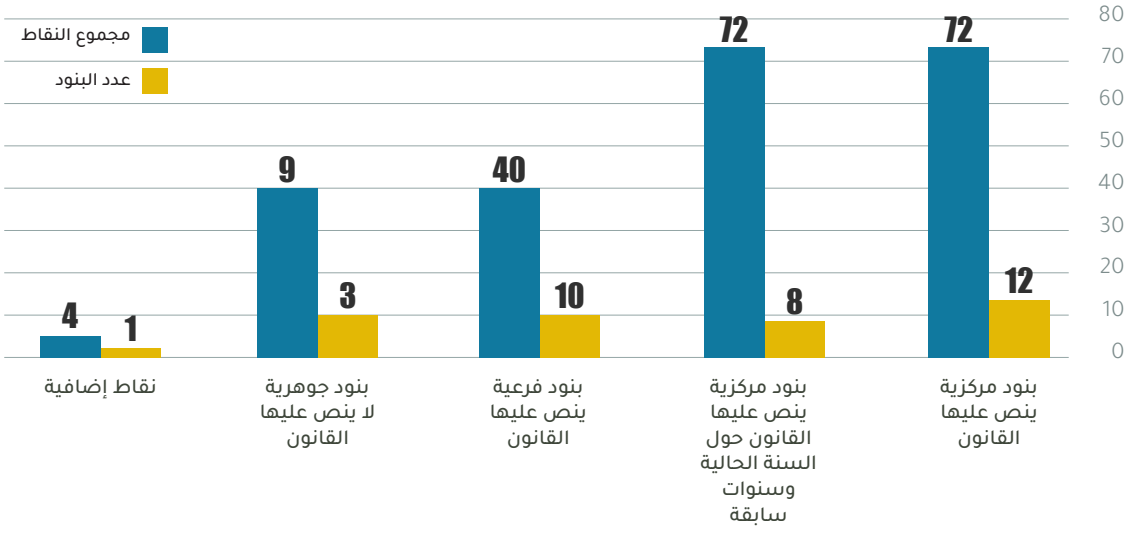

مجموع النّقاط الأقصى الّذي تستطيع السّلطة الحصول عليه هو 197 نقطة (193 نقطة ضمن البنود التى فحصت و4 نقاط إضافية يمكن الحصول عليها بناء على نشر معلومات إضافية غير ملزمة السلطة بنشرها بموجب القانون ومبادرات خاصة لتعزيز الشفافية). بعد الفحص وتلخيص النّتائج أُعطيت لكلّ سلطة علامتان نهائيّتان: **الأولى،** مجموع النّقاط الّتي اكتسبتها؛ **والثانية،** نسبة النّقاط الّتي حصلت عليها من مجمل النّقاط الممكنة.[2]

بعد فحص مواقع السّلطات المحليّة كلّها قُسِّمت هذه السّلطات إلى أربع مجموعات وفقًا للنّتيجة النّسبيّة النّهائيّة الّتي حصلت عليها: السّلطات الّتي حصلت على نتيجة أعلى من 65% من مجمل النّقاط الممكنة؛ السّلطات الّتي حصلت على 50% حتّى 65%؛ السّلطات الّتي حصلتْ على أقلّ من 50%، والسلطات التي بدون موقع إلكتروني.

تجدر الإشارة إلى أنّ المُؤشِّر لا يهدف إلى توزيع علامات للسّلطات المحليّة. التّقييم في هذه الحالة ليس هدفًا إنّما هو وسيلة تتيح للسّلطات، الوزارات والجمهور عامة الحصول على صورة شاملة عن مدى شفافيّة عمل السّلطات المحليّة العربيّة. كما تتيح هذه الوسيلة أيضًا إمكانيّة المقارنة بين السّلطات المحليّة، متابعة التّغييرات ومحاولة تشخيص صعوبات معيّنة تواجه السلطات.

2. بإمكانكم الحصول على اللائحة الكاملة (ضمن ملف "Excel") الّتي تحتوي على مجمل نتائج الفحص لكافة السلطات، عبر التواصل مع الجمعية.

خلاصة النتائج

نتائج عامة

تبيّن من خلال الفحص أنّ سلطتين محليتين، هما مجلس يافة الناصرة وبلدية كفرقرع، كانتا ضمن المجموعة الأولى، إذ حصلتا على علامة أعلى من 65%. 15 سلطة محليّة فقط حصلت على علامة تتراوح بين 50% و65%، 65 سلطة حصلت على علامة دون ال50%، و3 سلطات محلية (المجالس المحلية كفرمندا، مسعدة و طوبا الزنغرية) عملت بدون موقع إلكتروني في فترة إجراء الفحص.

السلطات المحلية التي كانت ضمن المجموعة الثّانية وحصلت على علامات تتراوح بين 50% و65% هي المجالس المحلية في عيلبون، عبلين، كفر ياسيف، المشهد، عين قنيا، جلجولية، طرعان، كفركما، مجد الكروم، دير الأسد، مجدل شمس والبلديات: كفر قاسم، عرابة، أم الفحم، وطمرة.

الرّسم البيانيّ 2: تقسيم مواقع الإنترنت التّابعة للسّلطات المحلّيّة العربيّة إلى مستويات بناء على نتائج الفحص

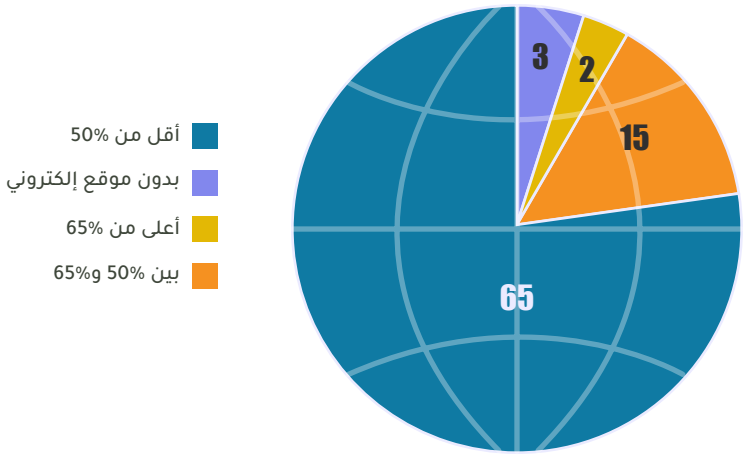

حتى اليوم، تدير بعض السلطات مواقعًا شبه فارغة. كما تظهر نتائج الفحص، بعض تلك المواقع تتضمن معلومات قليلة تتمثل بأرقام هواتف أو ما شابه، وبعضها الآخر لم يحتلن منذ سنوات.

رغم ذلك، بالمجمل معدل النقاط الّتي اكتسبتها السلطات في ارتفاع مستمر، وإن كان بوتيرة بطيئة. معدل النقاط الّتي حصلت عليها السلطات هذا العام كان 40%، مقارنة ب21% في مؤشر الشفافيّة الأول الصادر عام 2017. التغيير عن السنة السابقة (2023) يكاد لا يذكر.

الرّسم البيانيّ 3: عدد السلطات الّتي بدون موقع ومعدل النقاط لمواقع السلطات على مدار السنوات

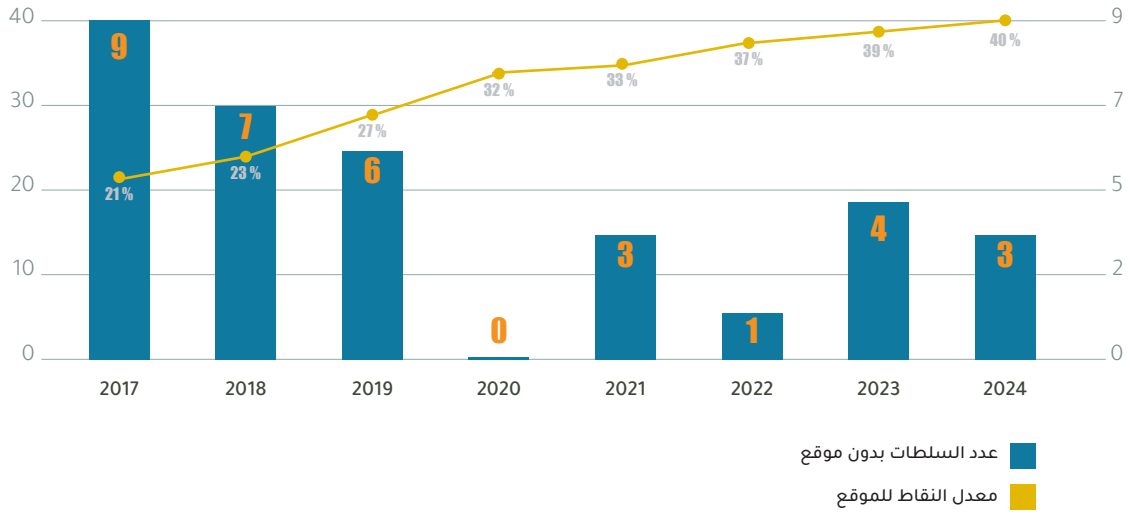

ملخص النتائج النهائية

الجدول يعرض النتيجة النهائية (بالنسبة المئوية) لمؤشر الشفافية 2024 والتغيير الّذي حصل مقارنة مع نتائج السنة السابقة

السلطة المحلية	تقييم عام 2024	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
اعبلين	63%	▲ 3%
اكسال	45%	▲ 8%
البطوف	23%	▼ -1%
البعنة	39%	▼ -2%
البعينة النجيدات	43%	▲ 14%
البقيعة	30%	▲ 5%
الجديدة المكر	49%	▼ -2%
الجش	31%	▲ 8%
الرامة	24%	▼ -1%
الرينة	31%	▼ -5%
الزرازير	46%	▼ -4%
الشبلي أم الغنم	42%	▲ 12%
الطيبة	46%	▼ -16%
الطيرة	31%	▼ 2%
الغجر	0%	▲ -10%
الفريديس	32%	▲ 6%
القسوم	45%	▼ -4%
الكعبية طباش حجاجرة	32%	▲ 13%
اللقية	38%	▲ 8%
المزرعة	29%	▼ -4%
المشهد	61%	▲ 22%
المغار	46%	▼ -9%
الناصرة	37%	▼ -3%
أبو سنان	34%	▼ -11%
أبو غوش	32%	▲ 3%
أم الفحم	53%	▼ -7%

السلطة المحلية	تقييم عام 2024	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
باقة الغربية	38%	▼ -6%
بستان المرج	31%	▲ 31%
بسمة	45%	▼ -11%
بسمة طبعون	31%	▲ 31%
بقعاثا	46%	▼ -4%
بيت جن	24%	▼ -15%
بئر المكسور	47%	▼ -6%
تل السبع	29%	▼ -1%
جت	37%	▲ 9%
جسر الزرقاء	29%	▼ -13%
جلجولية	56%	▼ -7%
جولس	37%	▲ 4%
حرفيش	37%	▲ 20%
حورة	38%	▲ 4%
دالية الكرمل	31%	▲ 4%
دبورية	44%	▲ 44%
دير الأسد	51%	▲ 17%
دير حنا	42%	▲ 3%
رهط	47%	▲ -3%
زيمر	27%	▲ 10%
ساجور	17%	▲ 17%
سخنين	49%	▼ -14%
شعب	32%	▼ -15%
شفاعمرو	34%	▼ -4%
شقيب السلام	47%	▼ -2%
طرعان	55%	▲ 19%
طلعة عارة	21%	▼ -12%

السلطة المحلية	تقييم عام 2024	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
طمرة	50%	▼ -2%
طوبا الزنغرية	-	▼ -2%
عرابة	52%	▼ -8%
عرعرة	34%	▼ -4%
عرعرة النقب	44%	▲ 1%
عسفيا	38%	▼ -6%
عيلبون	65%	▲ 2%
عيلوط	33%	▼ -5%
عين قنيا	56%	▲ 14%
عين ماهل	36%	▲ 1%
فسوطة	45%	▲ 4%
قلنسوة	39%	0%
كابول	45%	▼ -15%
كسرى - سميع	38%	▼ -8%
كسيفة	49%	▲ 3%
كفربرا	44%	▲ 8%

السلطة المحلية	تقييم عام 2024	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
كفرقاسم	52%	▲ 7%
كفرقرع	74%	▲ 4%
كفركما	53%	▲ 6%
كفركنا	43%	0%
كفرمندا	-	▼ -29%
كفرياسيف	61%	▲ 13%
كوكب أبو الهيجاء	45%	0%
مجد الكروم	53%	▲ 2%
مجدل شمس	50%	▲ 6%
مسعدة	-	▼ -46%
معليا	36%	▲ 10%
نحف	49%	▼ -9%
واحة الصحراء	46%	▼ -13%
يافة الناصرة	76%	▼ -5%
يانوح جث	37%	▼ -0%
يركا	33%	▼ -3%

علاوةً على النّتائج العامّة، سنتطرق في الفصل القادم بتوسع لجزء من النّتائج وعرض بعض المواضيع المختارة، الّتي من شأنها إعطاء صورة أوسع وأعمق لكيفيّة تعاطي السّلطات المحليّة العربيّة مع قيمة الشّفافيّة.

بنود جوهريّة ينصّ عليها القانون

نشر مُنتَظم لمناقصات قبول عاملين في السّلطات المحلّيّة

يُلزم القانون السّلطات المحليّة بنشر مناقصات لقبول عاملين، وذلك في الصّحف، في لوحة الإعلانات التّابعة للسّلطة، وفي موقعها على الإنترنت. النّشر في الصّحف في هذه الأيّام مشكوكٌ بمدى فعاليّته، في ظلّ تضاؤل انتشار الصّحف المطبوعة واعتماد الجمهور بشكلٍ أساسيّ على عالم الرّقميّات لتلقّي المعلومات. لذا، فالنّشر في الموقع يَعرض الإعلان للجمهور على نطاق أوسع، ومن المرجّح أن يزيد ذلك من عدد المتقدّمين للعمل، ويتيح للسّلطة، بالتّالي، قبول مُرشّحين أكثر كفاءةً.

50% من السّلطات المحلّيّة العربيّة نشرت مناقصات قبول عاملين بشكل كامل، 22% من السّلطات قامت بهذا الواجب بشكل جزئي، و28% من السّلطات لم تنشر أي معلومات في هذا الصدد.

الرّسم البيانيّ 4: النّشر المُنتظَم لمناقصات قبول عاملين

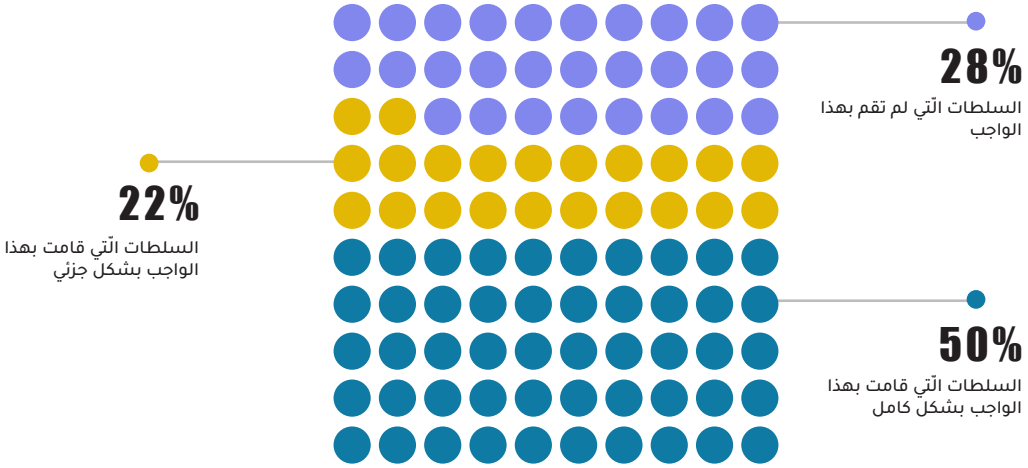

القوانين المساعِدة في السّلطة

تشمل صلاحيّات السّلطة المحليّة صلاحيّة إقرار قوانين مساعِدة من شأنها تنظيم وتحسين عملها. عادةً ما تُقرّ السّلطات المحليّة قوانين مساعِدة لحفظ النّظام في البلدة، الحفاظ على النّظافة، ضمان ساعات راحة والحفاظ على جَودة البيئة. القوانين المساعِدة تؤثّر بشكل مباشر على حياة المواطنين، ومن هنا تأتي ضرورة نشر هذه القوانين على موقع الإنترنت.

77% من السّلطات المحليّة العربيّة قامت بهذا الواجب كاملاً، 9% من السّلطات قامت بهذا الواجب جزئيًّا، حيث اكتفت بذكر أسماء القوانين المساعدة (أو بعضها) دون نشرها، و 14% من السّلطات لم تقم بهذا الواجب أبدًا.

الرّسم البيانيّ 5: نشر القوانين المساعِدة الّتي أقرّتها السّلطة

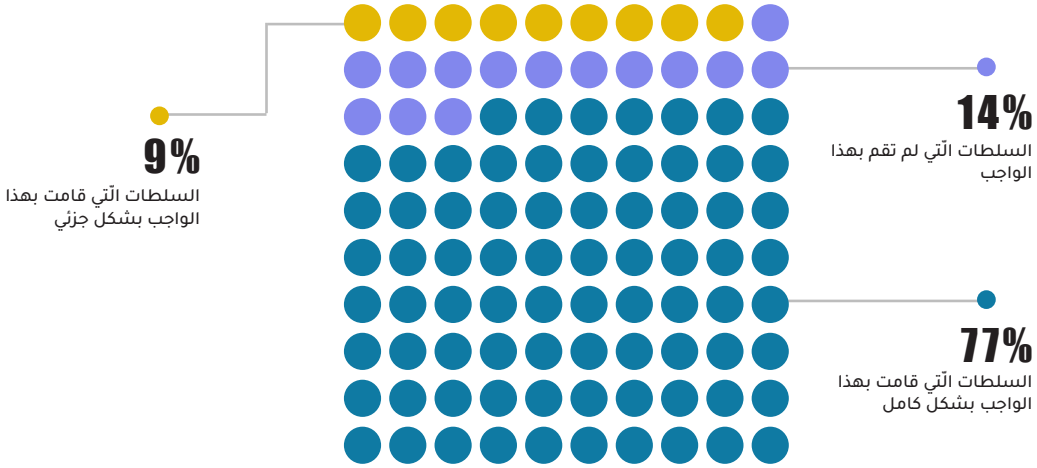

إقرار أثمان ضريبة الأملاك (الأرنونا) ومواعيد دفعها

ضريبة الأملاك (الأرنونا) هي الضريبة البلديّة الأساسيّة الّتي تفرضها السّلطة المحليّة على مواطنيها. المدخولات الواردة من جباية ضريبة الأرنونا هي جزء هامّ من المدخولات السّنويّة لكل سلطة محليّة، وهي تُصرف في خدمة الجمهور حسب أولويّات السّلطة. واجب دفع هذه الضّريبة مُلقى على عاتق أصحاب الأملاك في البلدة، وتختلف قيمة الضريبة وفقًا لاستخدام هذه الأملاك (أرنونا المصالح التّجاريّة أعلى بكثير من أرنونا السّكن). بناءً على ذلك، من الطّبيعيّ أن يكون من حقّ المواطن الاطّلاع على أمر الأرنونا الّذي يُقِرّ أثمان الأرنونا لكلّ أنواع الأملاك، والحصول على شرح كافٍ حول مواعيد الدّفع وإمكانيّات تقسيط المبلغ. بالإضافة إلى ذلك، من المهمّ أن تتوفر معطيات عن قيمة الأرنونا في السّنوات السّابقة، لكي يتمكّن الجمهور من مقارنة المعطيات وتحليلها.

41% من السّلطات المحلّيّة العربيّة نشرت أثمان الأرنونا ومواعيد دفعها للسّنة الرّاهنة وعلى الأقل لسنة سابقة أيضًا، 5% من السّلطات نشرت ثمن الأرنونا ومواعيد دفعها للسّنة الرّاهنة فقط، 35% من السّلطات نشرت هذه المعلومات عن واحدة (على الأقل) من السّنتين السّابقتين لكنّها لم تنشر معلومات عن السّنة الرّاهنة، أمّا بقيّة السّلطات، وتبلغ نسبتها 19%، فلم تقم بهذا الواجب أبدًا.

الرّسم البيانيّ 6: نشر أثمان الأرنونا ومواعيد دفعها

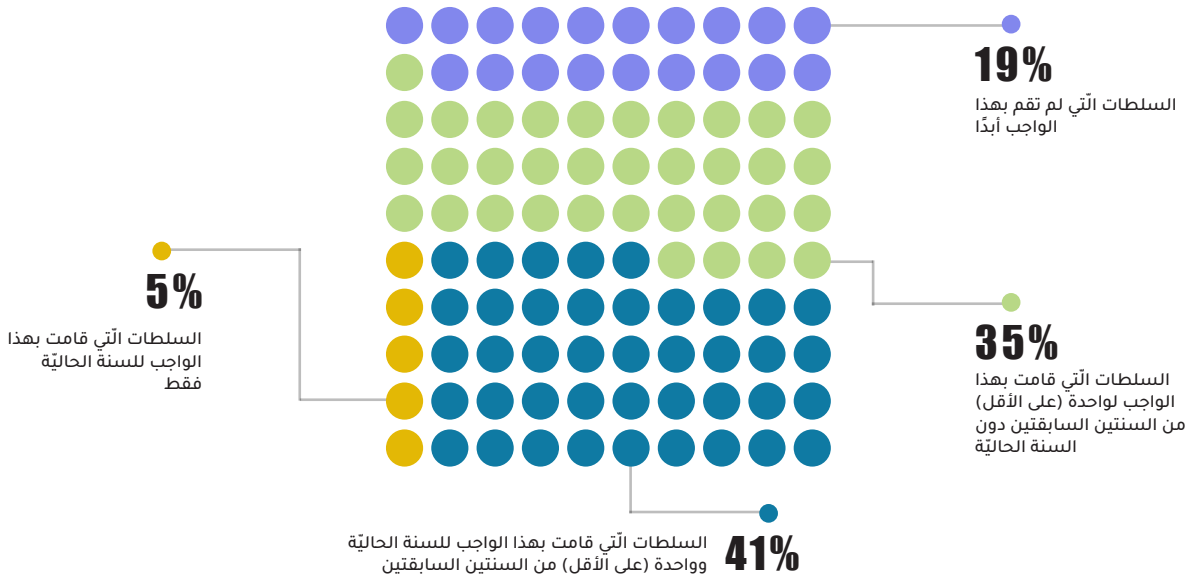

محاضر جلسات المجلس المنعقدة بأبواب مفتوحة

محضر جلسة مجلس السّلطة هو وثيقة تفصّل تاريخ ومكان انعقاد الجلسة، المشاركين فيها، المواضيع المتناولة وموقف المشاركين منها. أهميّة نشر المحاضر معروفة ونحن في غنى عن الإسهاب في الشّرح عنها، فهي تطبيق للشّفافيّة بشأن عمل منتخبي الجمهور ومواقفهم من جهة، وآليّة فعّالة لتشجيع المشاركة الجماهيريّة والرّقابة من جهة أخرى.

52% من السّلطات المحليّة نشرت محاضر جلسات السّنة الرّاهنة والسّنتين السّابقتين، 10% من السّلطات نشرت محاضر جلسات السّنة الرّاهنة وسنة سابقة، 6% من السّلطات نشرت محاضر جلسات السّنة الرّاهنة فقط، 26% من السّلطات قامت بهذا الواجب بشكلٍ جزئيّ مقتضب، و6% منها لم تُطلع الجمهور على أيّ محضر من محاضر جلساتها في الثلاث سنوات الأخيرة.

الرّسم البيانيّ 7: نشر محاضر جلسات المجلس

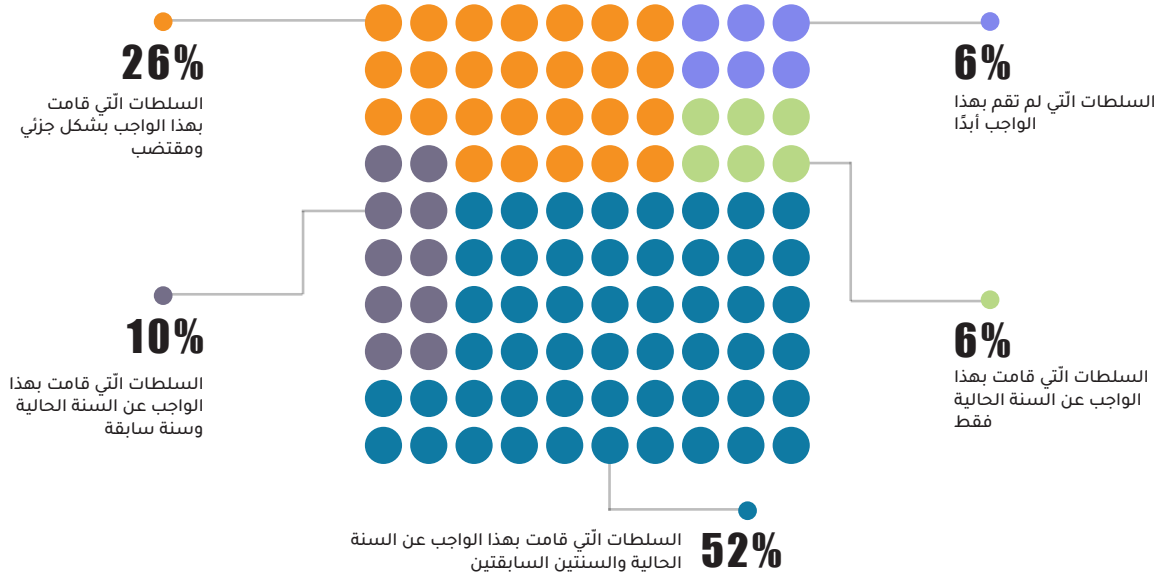

تسجيل صوتي لجلسات المجلس المنعقدة بأبواب مفتوحة[3]

واجب نشر تسجيلات صوتية لجلسات مجلس السلطة يضيف ركيزةً أخرى إلى واجب نشر محاضر الجلسات ويُعزّز الشَّفافيّة في الحُكم المحليّ. يُقال عادةً أنّ الجمهور يشارك في جلسات السّلطة بشكل غير مباشر، من خلال ممثليه الّذين انتخبهم. تسجيل الجلسات يُتيح للجمهور مشاركةً أكثر واقعيّة. من خلال الاستماع إلى تسجيل الجلسات يستطيع الجمهور أخذ انطباع عن عمل السّلطة، عمل رئيس السّلطة وعمل منتخبي الجمهور الّذين هم جزء هامّ من منظومة الكبح والموازنة في الديمقراطيّة المحليّة.

23% من السّلطات المحليّة العربيّة فقط نشرت تسجيل جلسات السّنة الرّاهنة وسنة أخرى سابقة (على الأقل)، 9% من السّلطات نشرت تسجيل جلسات السّنة الرّاهنة فقط، 27% من السّلطات نشرت تسجيل جلسات لواحدة (على الأقل) من السنتين السابقتين دون السنة الراهنة، و41% من السّلطات لم تنشر أيّ تسجيل لجلساتها في الثلاث سنوات الأخيرة.

الرّسم البيانيّ 8: نشر تسجيلات صوتية لجلسات المجلس

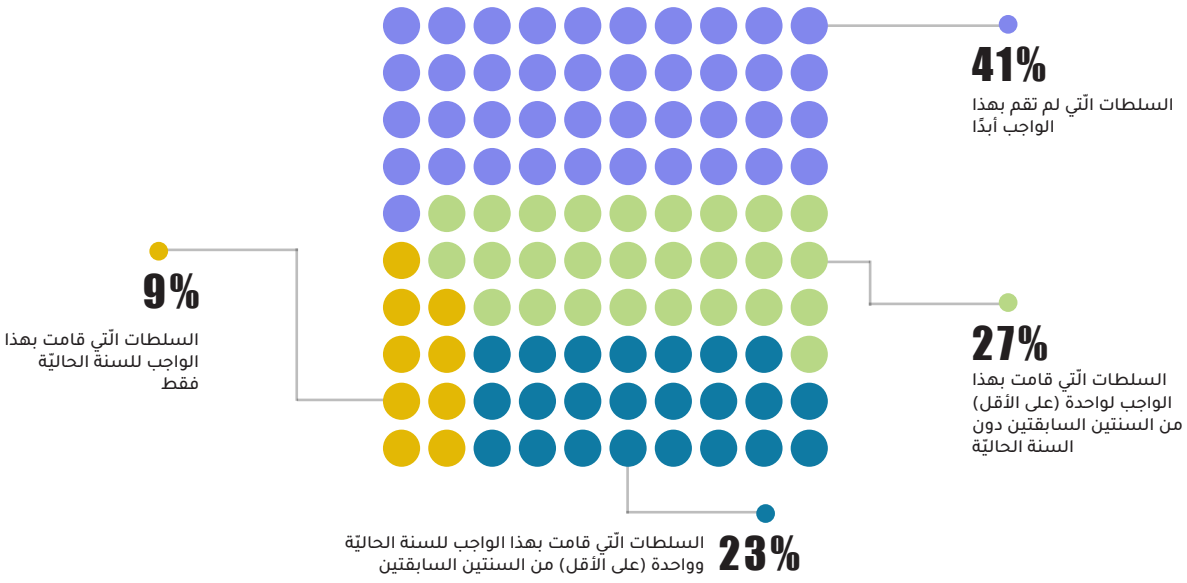

3. ننوه بهذا السياق أن تعديل القانون الّذي يلزم بنشر تسجيل جلسات المجالس المحليّة والإقليميّة (وليس البلديات) جاء على أثر التماس قدمته الجمعية ضد وزير الداخليّة (בג"ץ 6606/15 עורכי דין לקידום מנהל תקין (ע"ר) נ' שר הפנים, ניתן ביום 21.02.2016).

ميزانيّة السّلطة للسّنة الرّاهنة

نشر ميزانيّة السّلطة هو أحد الوسائل المركزيّة لتعزيز قيمة الشّفافيّة وبناء الثقة بين السلطة والجمهور الّذي تخدمه. تُعتبر الميزانيّة الوثيقة الأساسيّة الّتي تفصّل النّهج الّذي ستنتهجه السّلطة في توزيع الموارد العامّة، بما في ذلك التّوظيف المخطّط لأموال الضّرائب التي يدفعها الجمهور. الاطّلاع على ميزانيّة السّلطة يُعرّفنا على استثماراتها المتوقعة، وبالتّالي على سُلم أولوياتها، كما يُمكّن الجمهور من بلورة انطباع والتّوصل إلى استنتاجات حول إيفاء رئيس السّلطة بوعوده الّتي صرّح بها للناخبين.

8% من السّلطات المحليّة العربيّة قامت بنشر الميزانية للسنة الراهنة ولواحدة (على الأقل) من السنتين السابقتين، 3% منها نشرت ميزانية السنة الراهنة فقط، 49% من السّلطات نشرت الميزانية لواحدة (على الأقل) من السّنتين السّابقتين دون السّنة الرّاهنة، بينما تقاعست 40% من السّلطات عن هذا الواجب.

الرّسم البيانيّ 9: تطبيق واجب نشر ميزانيّة السّلطة للسّنة الرّاهنة

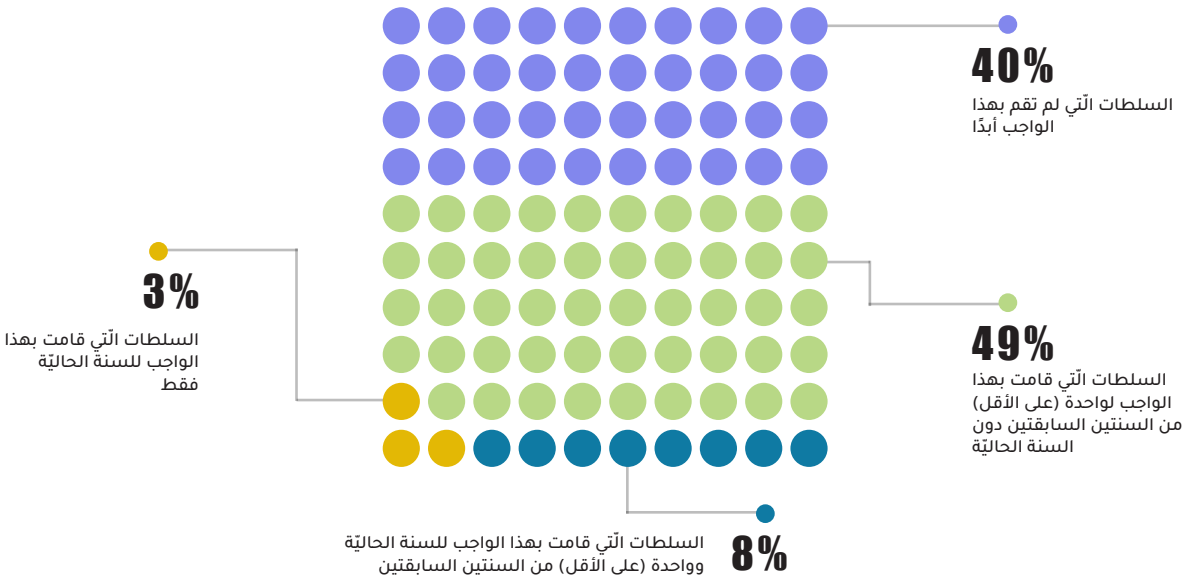

ملخّص التّقارير الماليّة

إذا اعتبرنا الميزانيّة خارطة طريق لمدخولات السّلطة ومصروفاتها المتوقّعة في المجالات المختلفة، فإنّ التّقارير الماليّة تعرض نهاية تلك الطّريق وتُبيّن للجمهور نتائج عمل السلطة على أرض الواقع. فضلاً عن ذلك، يتطرّق ملخّص التّقارير الماليّة إلى المخاطر الّتي ستواجه السّلطة مستقبلاً (من إجراءات قضائيّة أو تغييرات تنظيميّة)، وإلى قيمة الممتلكات الّتي بحوزة السّلطة.

4% من السّلطات نشرت ملخّص التّقارير الماليّة للسّنة الأخيرة (2023) فقط، دون نشر تقارير من سنوات سابقة، 9% من السلطات نشرت تقارير السنة الأخيرة وواحدة (على الأقل) من السنتين السابقتين، 55% من السّلطات قامت بنشر ملخّص التّقارير الماليّة لواحدة من السنتين السابقتين (دون السنة الأخيرة)، 32% من السّلطات المحلّيّة العربيّة لم تقم بهذا الواجب إطلاقًا.

الرّسم البيانيّ 10: نشر ملخّص التّقارير الماليّة

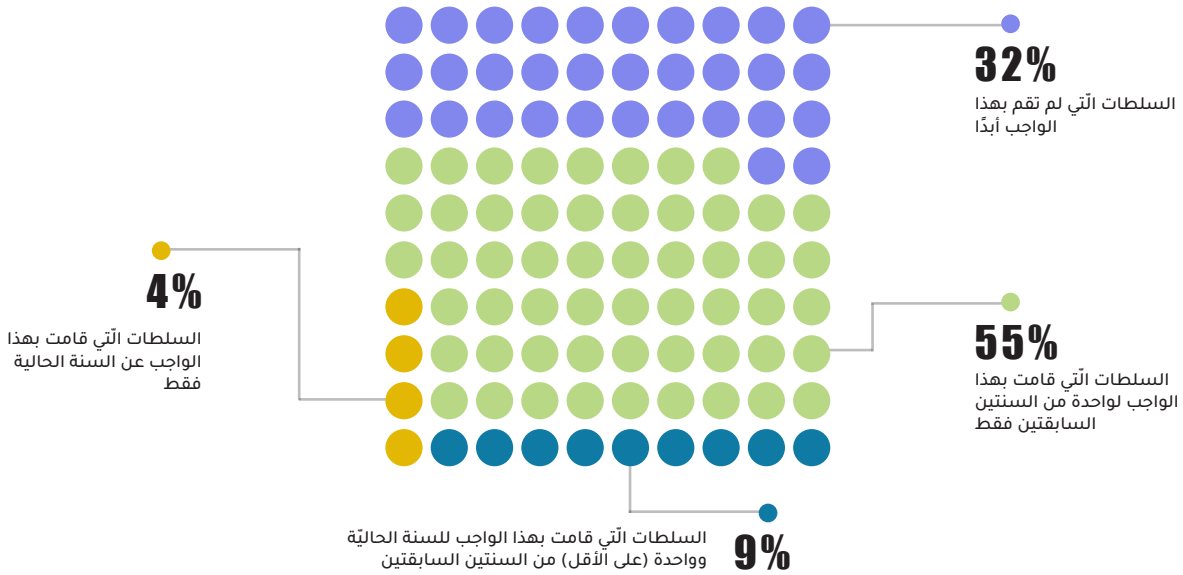

بنود فرعية ينص عليها القانون

نشر الخطة السنويّة لتشغيل أشخاص مع إعاقة في السلطة المحليّة

بموجب قانون مساواة حقوق الأشخاص مع إعاقة، على السلطة المحليّة ضمان تمثيل لائق لموظفين مع إعاقة، بحيث تصل نسبتهم لغاية 5% من مجمل موظفي السلطة. ما لم تصل السلطة إلى هذا الهدف، يتوجب عليها نشر خطة سنويّة للوصول إلى تمثيل مناسب، حسب القانون المذكور. في السنوات الأخيرة بدأت بعض السلطات بوضع خطط كهذه ونشرها إلّا أن نسبة تلك السلطات مازالت قليلة.

تبيّن من البحث أن 25% من السلطات نشرت خطتها السنوية لتشغيل أشخاص مع إعاقة، فيما لم تقم باقي السلطات، ونسبتها 75%، بهذا الواجب.

الرّسم البيانيّ 11: نشر الخطة السنوية لتشغيل أشخاص مع إعاقة

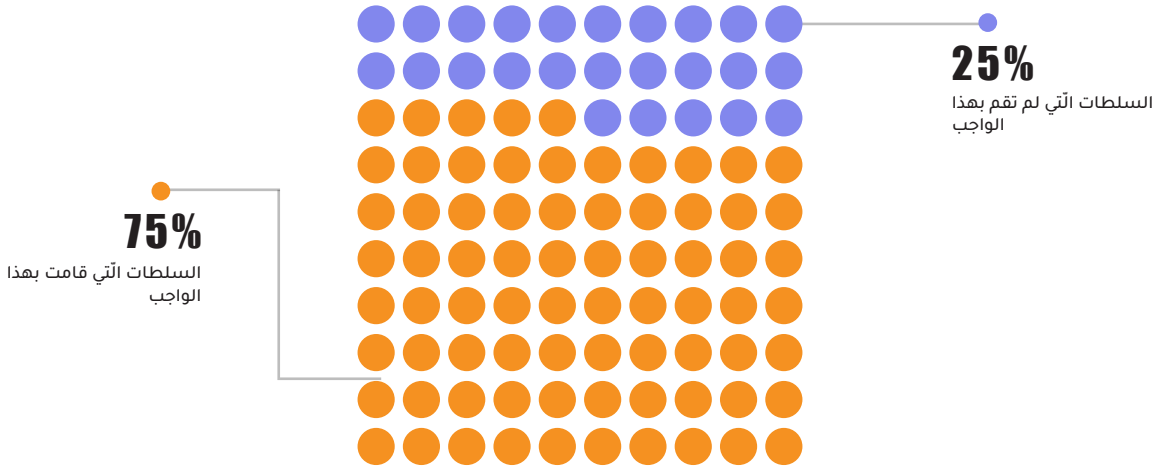

معلومات عن جودة البيئة وفق أنظمة حرية المعلومات (نشر معلومات عن جودة البيئة)

تلزم أنظمة حرية المعلومات (نشر معلومات عن جودة البيئة لمعاينة الجمهور) من العام 2009 كل سلطة محلية بنشر معلومات ومعطيات قاستها حول مخاطر بيئية مختلفة، مثل انبعاث مواد ملوثة، رائحة أو إشعاع. على السلطة أن تنشر اسم المواد المذكورة، كميّتها وتركيزها، نوع ودرجة الضجيج أو الإشعاع، الخ... وعليها أيضًا أن تنشر تفاصيل تتعلق بمكان، موعد وطريقة إجراء القياس. نشر كهذا من شأنه رفع الوعي للقضايا البيئيّة، ويسمح للجمهور بلورة رأيه والعمل لمكافحة تلك الآفات.

7% من السلطات قامت بهذا الواجب بشكل كامل، 19% من السلطات قامت بهذا الواجب بشكل جزئي، و74% من السلطات لم تقم بهذا الواجب أبدًا.

الرّسم البيانيّ 12: نشر معلومات عن جودة البيئة وفق أنظمة حرية المعلومات

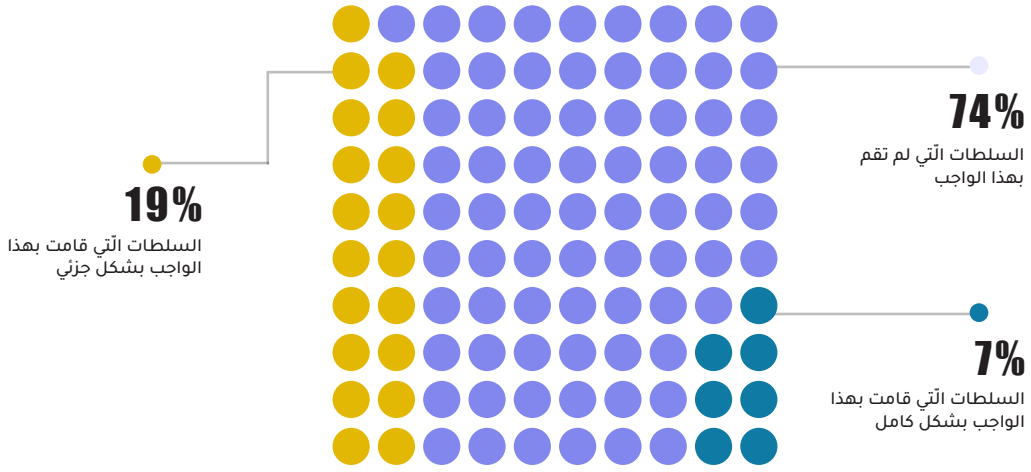

مواضيع هامّة لم ينصّ عليها القانون

تقارير المراقب الداخلي للسّلطة المحليّة

تقرير المراقب الداخلي هو مستند شامل يفحص عمل السّلطة في سنة معيّنة. يدور التّقرير حول كيفيّة عمل السّلطة، تصرّف عامليها، إدارة حساباتها، استغلال الموارد العامّة، تحقيق الأهداف وغيرها. لذلك، يُعتبر نشر التّقرير على الملأ أمر ضروري، لكي يتسنى للجمهور الاطّلاع عليه ووضع الإصبع على حالات الخلل في عمل السّلطة، متابعة تصحيحها وضمان عدم تكرارها. تجدر الإشارة إلى أنّ نشر ملف تقرير المراقب على الموقع هو أمر بسيط جدًّا ولا يتطلّب جهدًا خاصًّا.

8% من السّلطات المحليّة العربيّة فقط نشرت تقرير المراقب الداخلي لسنة الرقابة الأخيرة وتقاريرًا من السنتين السابقتين، 19% من السلطات نشرت تقاريرًا من السنتين السابقتين (دون تقرير السنة الأخيرة)، بينما لم تنشر 73% من السلطات أي تقرير.

الرّسم البيانيّ 13: نشر تقرير المراقب الدّاخليّ للسّلطة المحلّيّة

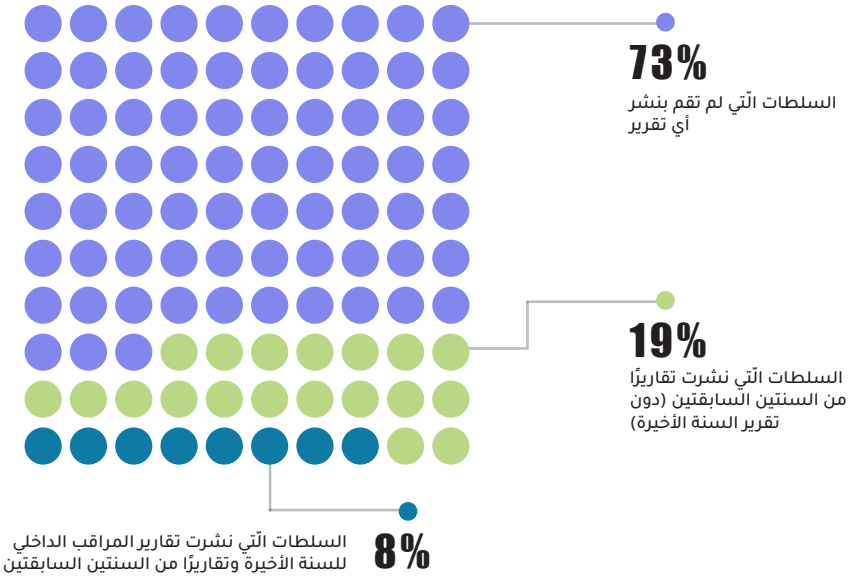

الشفافية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي اليوم من أهم سبل التواصل والاطلاع على الأخبار والمعلومات. مختلف الشركات، الوزارات والمؤسسات الحكومية تفعّل صفحات لها على مواقع التواصل، وتلقى رواجًا واسعًا. في السنوات الأخيرة يتزايد إقبال السلطات المحلية على إنشاء صفحات في الشبكات الاجتماعية، وسط مطالب بإقرار تشريعات وقواعد لتنظيم عمل تلك الصفحات. في تقريره الصادر عام 2020، أوصى مراقب الدولة السلطات المحلية بوضع نظام يحدد السياسة والاعتبارات الّتي تدار الصفحة بموجبها، خاصة في قضية التعامل مع التعليقات المسيئة وإمكانية حذفها أو حظر متابعين.

حاليًا، لا يوجد واجب قانوني بتفعيل صفحات على مواقع التواصل، ولا تحديد واضح لمضامينها، إلّا أنه بلا شك، كما ذكرنا، كل نشر علاوة على الحد الأدنى الّذي يلزم القانون به هو مسعى مبارك. فقد تكون شبكات التواصل قناة إضافية هامة لإطلاع المواطن على أخبار السلطة ونشاطاتها ومنبرًا إضافيًا لتعزيز الشفافية.

لكن، في المقابل ونظرًا لعدم وجود تعليمات وواجبات قانونية واضحة بما يتعلق بتلك الصفحات، قد يتم استغلال هذه الوسيلة للترويج الشخصي لإدارة السلطة، الدعاية الانتخابية، واقتصار نشر المعلومات على الأمور الّتي تروق للسلطة - مثلًا، لا تُنشر معلومات حول الميزانية في صفحات التواصل، ويسلط الضوء على فعالية احتفالية قد تكون هامشية جدًا في عمل السلطة. على أي حال، رغم إمكانية إساءة استغلال شبكات التواصل تحت غطاء الشفافية، قد تكون هذه الشبكات وسيلة هامة لتعزيز الشفافية. بعض السلطات تستغل تقنية البث المباشر في شبكات التواصل لبث جلساتها العلنية، وهذه بلا شك قفزة نوعية في شفافية عمل السلطات.

بعض السلطات كذلك تستغل صفحاتها للتواصل المباشر مع الجمهور والإجابة على تساؤلات عينية للمواطنين، إذ تقوم بالتفاعل مع تعليقاتهم المختلفة، وتجيب عن أسئلة حول مواعيد نشاطات معينة، كيفية تلقي خدمات، التسجيل للمدارس والبرامج التربوية وغير ذلك.

فحص كمي لتفعيل صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي

صفحات السلطات في شبكة فيسبوك

الفحص الّذي أجريناه أظهر أن 83 من أصل 85 سلطة محليّة تملك على الأقل صفحة واحدة في شبكة فيسبوك. بعض تلك السلطات تدير عددًا من الصفحات، بحيث أن لكل واحد من الأقسام المركزية في السلطة صفحة مستقلة. السلطات التي لا تملك صفحة في شبكة فيسبوك هي المجالس المحلية في اللقية وكفرياسيف.

الرّسم البيانيّ 14: إدارة صفحة للسلطة في شبكة فيسبوك

83
توجد صفحة فيسبوك

2
لا توجد صفحة فيسبوك

بعد الانتخابات المحلية التي أجريت في شهر شباط 2024 طرأت تغييرات على صفحات العديد من السلطات في شبكة فيسبوك، فمثلًا، قام مجلس ديرحنا بإنشاء صفحة جديدة، في دبورية وزيمر تمّ تغيير أسماء الصفحات، الّتي تابعها آلاف المواطنين، بحيث حملت اسم الرئيس السابق وافتتح المجلس صفحة جديدة، في رهط عادت البلدية للنشر في صفحة لها كانت معطلة منذ العام 2018، فيما أعلن كل من المجلس المحلي عرعرة والمجلس الإقليمي واحة الصحراء الانتقال إلى صفحات جديدة.

أما في طمرة فقد حذفت كافة المنشورات الّتي سبقت الانتخابات. بموجب رد البلدية، بعد توجه "محامون من أجل إدارة سليمة"، المنشورات حذفت قبل استلام الإدارة الحاليّة مهامها، ولم تنجح الجهود لاستعادة المنشورات، لعدم امتلاك كلمات السر اللازمة لذلك. أيًّا كانت الأسباب، فقد تمّ حذف منشورات ومعلومات صدرت عن البلدية لمدة عشر سنوات.

حسابات السلطات في شبكة انستغرام

بالنسبة لشبكة انستغرام فقد أظهر الفحص الّذي أجريناه أن 29 من أصل 85 سلطة محليّة تملك على الأقل صفحة واحدة في تلك الشبكة.

الرّسم البيانيّ 15: إدارة حساب للسلطة في شبكة انستغرام

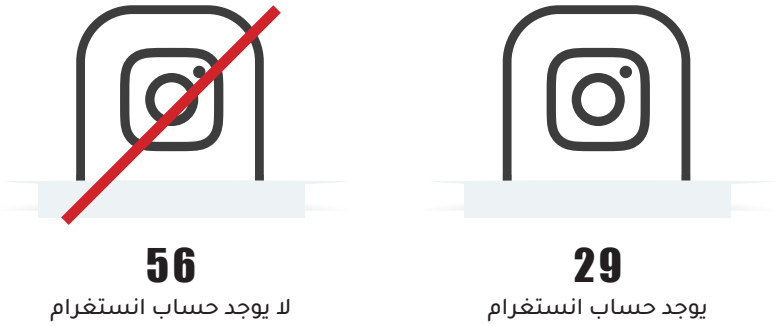

مقارنة بشبكة فيسبوك، فما زال استخدام شبكة انستغرام محدودًا، من حيث عدد السلطات الّتي تستخدم تلك الشبكة ومن حيث وتيرة النشر. ربما يرجع ذلك لطريقة النشر في تلك الشبكة واعتمادها بالأساس على الصور والتصاميم، مما يتطلب جهودًا وموارداً أكبر لتحضير المحتوى.

فحص وتيرة المنشورات في البلديات والمجالس المحلية العربية الكبرى

للتعمق أكثر ومعرفة مدى استخدام السلطات لشبكات التواصل ونوع المعلومات الّتي تنقل للجمهور من خلالها، قمنا بإجراء فحص كمي لعدد المنشورات في صفحات الفيسبوك التابعة للبلديات العربية (14 بلدية)، إضافة إلى ستة (6) مجالس محلية أخرى هي الأكبر من بين المجالس من حيث عدد السكان،[4] وذلك في الفترة الممتدة بين 01.04.24 وحتى 30.09.24. بعد الفحص، قمنا بحساب المعدل الشهري للمنشورات في تلك السلطات، وأجرينا مقارنة مع نتائج فحص مماثل أجريناه ضمن مؤشر الشفافية 2023.

المعدل الشهري لمنشورات السلطات المحلية الكبرى في صفحات الفيسبوك

السلطة المحلية	المعدل الشهري للمنشورات 2024	التغيير مقارنة مع السنة السابقة
الجديدة المكر	1	▼ -58%
الطيبة	47.6	▲ 49%
الطيرة	29.3	▼ -28%
المغار	42.8	▲ 81%
الناصرة	7.5	▼ -22%
أم الفحم	116.5	▲ 64%
باقة الغربية	28	▲ 73%
تل السبع	28.1	▼ -57%
رهط	0.3	-
سخنين	15.8	▲ 204%
شفاعمرو	42.3	▲ 31%
طمرة	28.1	▼ -33%
عرابة	41.6	▲ 206%
عرعرة	34.6	▲ 131%
قلنسوة	10	▼ -32%
كسيفة	4.5	▼ -56%
كفرقاسم	30.3	▲ 200%
كفرقرع	38.5	▼ -10%
كفركنا	24.5	▼ -10%
كفرمندا	15	▲ 65%

4. حسب معطيات هيئة الإحصاء المركزية، المجالس المحلية العربية الأكثر سكانًا هي كفركنا، كفرمندا، عرعرة، الجديدة المكر، كسيفة وتل السبع.

كما يمكن أن نلاحظ من خلال الجدول، بالمجمل، هناك ارتفاع في وتيرة نشر منشورات من قبل السلطات المذكورة أعلاه بالمقارنة مع السنة السابقة. ربما قد يعود ذلك لتكرار نشر معلومات تتعلق بحالة الحرب وتعليمات سلطات الطوارئ، كما سنفصل لاحقًا.

معدل المنشورات لا يعبر بالضرورة عن شفافية في عمل السلطة، فقد تنشر سلطة معينة عددًا قليلاً نسبيًا من المنشورات تتمحور حول المناقصات، الجلسات، الميزانيات ومعلومات أخرى هامة، بينما تنشر سلطة أخرى كمًا كبيرًا من المنشورات تقتصر على زيارات تفقدية أجراها رئيس السلطة، تهنئة مواطن بإنجاز شخصي معين وتعزية في حالات وفاة. مع ذلك، فالمعدل الشهري للمنشورات يشير إلى مدى استخدام السلطة لشبكات التواصل.

فحص محتوى المنشورات في البلديات والمجالس المحلية العربية الكبرى

إضافة إلى فحص مدى ووتيرة استخدام شبكات التواصل من قبل السلطات، قمنا ضمن مؤشر الشفافيّة لهذا العام بفحص محتوى المنشورات الّتي نشرت في الفترة الممتدة بين 01.04.24 وحتى 30.09.24، في أكبر 20 سلطة محلية عربية، وذلك للوقوف على مضمون المنشورات ومدى مساهمتها في تعزيز الشفافية.

بعد الاطلاع على نوعية المنشورات، قمنا بتصنيفها إلى 8 فئات، على النحو التالي:

- جلسات، ميزانيات وجباية
- تخطيط وبناء، مشاريع ودعم حكومي
- خدمات السلطة
- مناسبات وأخبار السلطة
- حالة الطوارئ
- تهاني وتعازي
- مناقصات
- منشورات أخرى

في بداية شهر تشرين أول (10) 2024، قام طاقم الجمعية بفحص منشورات السلطات المذكورة، وعددها 3521 منشورًا، وتصنيفها وفق الفئات المختلفة. فيما يلي نعرض نتائج الفحص:

الرّسم البيانيّ 16: محتوى المنشورات في 20 سلطة محلية

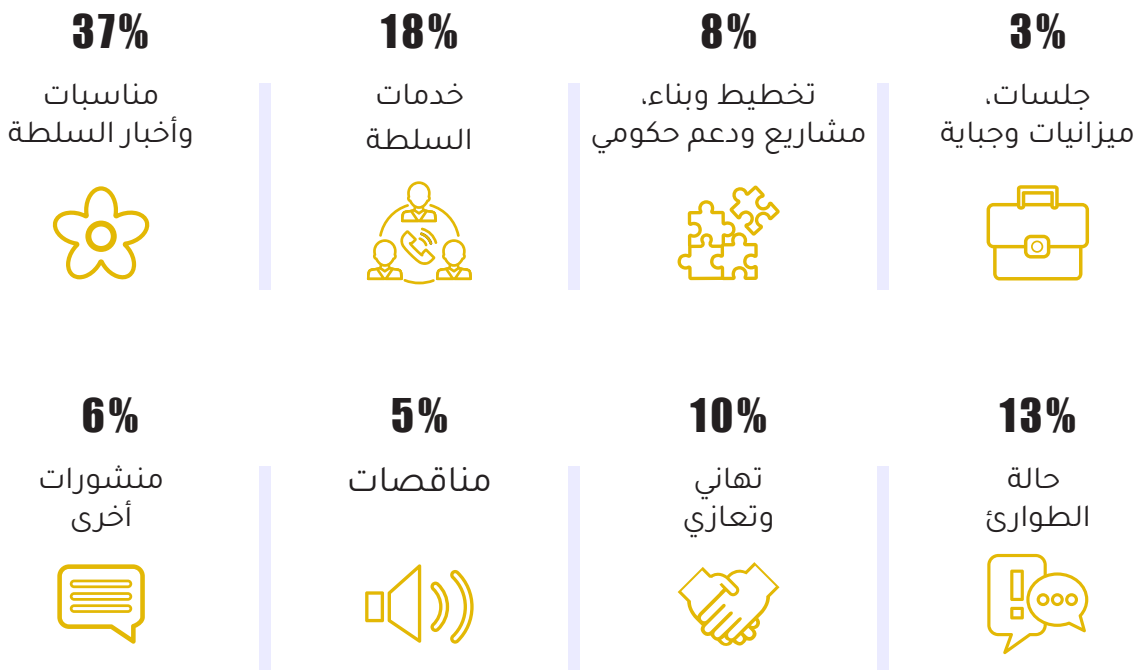

كما يظهر من الرسم، محتوى الصفحات متنوع، غير أن أغلب النشر فيها يتمحور حول احتفالات نظمتها السلطة وأخبار متنوعة مثل زيارات تفقدية ولقاءات للرئيس وكبار الموظفين (37% من المنشورات)، تهنئة، مباركات وتعازي لمواطنين من البلدة (10% من المنشورات)، ونحو ذلك. المنشورات حول حالة الحرب وتعليمات جهات الطوارئ شكلت 13% من المنشورات. المتابع لصفحات السلطات يلاحظ أن غالبية تلك المنشورات أعدت مسبقًا من قبل الجبهة الداخلية وجهات أخرى. دور السلطات المحلية اقتصر على إعادة النشر.

يشير الفحص كذلك إلى شح المنشورات المتعلقة بقضايا إدارية وماليّة هامة من صفحات السلطات. نسبة المنشورات المتعلقة بميزانيات السلطة، الأرنونا ومحاضر الجلسات لم تتعد ال3% من مجمل المنشورات.

الجدول الآتي يبين محتوى المنشورات (بالنسبة المئوية) في صفحات السلطات في شبكة الفيسبوك، حسب الفئات الّتي صنفت المنشورات بموجبها:

السلطة المحلية	المنشورات في فترة الفحص	جلسات، ميزانيات وجباية	تخطيط وبناء، مشاريع ودعم حكومي	خدمات السلطة	مناسبات وأخبار السلطة	حالة الطوارئ	تهاني وتعازي	مناقصات	منشورات أخرى
الجديدة المكر	**6**	0%	0%	33%	67%	0%	0%	0%	0%
الطيبة	**286**	8%	6%	14%	33%	23%	5%	1%	10%
الطيرة	**176**	4%	3%	14%	23%	25%	2%	11%	18%
المغار	**257**	9%	9%	24%	37%	4%	9%	5%	3%
الناصرة	**54**	0%	4%	5%	18%	31%	0%	13%	29%
أم الفحم	**699**	0%	8%	17%	35%	5%	14%	14%	7%
باقة الغربية	**168**	3%	11%	19%	55%	6%	4%	2%	0%
تل السبع	**169**	2%	6%	27%	50%	5%	9%	1%	1%
رهط	**2**	0%	0%	50%	0%	0%	50%	0%	0%
سخنين	**95**	1%	3%	17%	27%	36%	10%	0%	6%
شفاعمرو	**254**	2%	7%	21%	37%	15%	3%	2%	13%
طمرة	**169**	6%	7%	19%	30%	28%	5%	0%	5%
عرابة	**250**	2%	14%	28%	22%	14%	3%	11%	6%
عرعرة	**208**	1%	3%	23%	53%	12%	6%	2%	0%
قلنسوة	**60**	2%	3%	8%	37%	8%	39%	3%	0%
كسيفة	**27**	7%	4%	15%	15%	22%	37%	0%	0%
كفرقاسم	**182**	1%	22%	18%	33%	14%	8%	1%	3%
كفرقرع	**231**	1%	7%	16%	56%	12%	3%	2%	3%
كفركنا	**147**	2%	5%	13%	34%	2%	44%	0%	0%
كفرمندا	**90**	15%	12%	9%	39%	19%	6%	0%	0%

النتائج تظهر أن تفعيل الصفحات في شبكات التواصل لا يهدف بالغالب إلى تعزيز الشفافيّة، إنّما الجانب "التسويقي" للسلطة وتطوير العلاقات العامة، فنجد تسليط الأضواء على اجتماعات العمل، الزيارات ونحو ذلك. المتابع للمنشورات في عدد من السلطات يلاحظ تكرار التعابير مثل "زار الرئيس"، "أعرب عن سعادته"، "بمبادرة وجهود رئيس البلدية"، الخ.. هذا الأمر بدا جليًا عشية الانتخابات الأخيرة، حيث عالجت "محامون من أجل إدارة سليمة"، عشرات الحالات من استغلال موارد السلطات، من ضمنها صفحات الفيسبوك، بهدف الدعاية الانتخابيّة. بعض تلك الحالات انتهى بملفات قضائية.

مركزية الجانب الإعلامي للصفحات تظهر جليًا، على سبيل المثال، في صفحات أم الفحم، سخنين، عرابة، طمرة، الطيبة وكفرقاسم، إذ تشكل المنشورات حول خدمات السلطة وأخبارها نحو 50% من المنشورات. في باقة الغربية، كفرقرع وعرعرة تشكل هذه المواضيع 80%-70% من منشورات السلطات، بينما لا تعطى الجلسات والميزانيات المساحة الكافية في صفحات السلطات. لا نقول ذلك للتقليل من أهمية النشر حول خدمات معينة، ولا لوجود مانع من نشر معلومات حول الأنشطة المختلفة، إلّا أن المعطيات تشير إلى مبالغة في هذا النوع من المنشورات. مثلًا، هناك أهمية للإعلان عن مخيم صيفي وطرق التسجيل، المواعيد وغير ذلك، لكن لا توجد أهمية خاصة للإعلان عن انطلاق المخيم أو خروج الطلاب المشاركين إلى رحلة ما، خاصة في بلديات تخدم آلاف المواطنين. حدث كهذا مثل مخيم صيفي أو فعالية ترفيهية توثق بكم كبير (ومبالغ به أحيانًا) من المنشورات في بعض السلطات.

ظاهرة إضافية، تثبت هي الأخرى استغلال الصفحات للعلاقات العامة (لا لغرض الشفافية)، هي نشر منشورات تهنئة لمواطنين حول مكاسب وإنجازات شخصية مثل إنهاء لقب أكاديمي، الحصول على ترقية في مكان العمل ونحو ذلك، أو تعزية مواطنين بوفاة قريب لهم. كثيرًا ما تُذيّل هذه المنشورات بتوقيع رئيس السلطة. أحيانًا يتم إعداد تصاميم خاصة لتلك المنشورات مع دمج شعار السلطة المحلية، صور شخصية وتعابير مختلفة. رغم البعد الاجتماعي للمنشورات، الّذي لا نقلل من أهميته، لا توجد أهمية خاصة لإشغال السلطات (بلديات ومجالس تخدم عشرات آلاف المواطنين) وصفحاتها بهذه القضايا، ولا يوجد مبرر لبذل الطاقات والموارد لنشر كهذا، مع العلم أن رؤساء السلطات والأعضاء يديرون عادة حسابات وصفحات خاصة في شبكات التواصل، بإمكانهم استخدامها لتقوية الروابط الاجتماعية مع المواطنين. الظاهرة حاضرة بنسب متفاوتة في السلطات، في أم الفحم تمثلت بأكثر من 90 منشورًا (14% من المنشورات)، في كسيفة شكلت 37% من المنشورات وفي كفركنا وصلت نسبتها إلى 44%.

لا بد من الإشارة أن هنالك تفاوت في نشاط السلطات في شبكات التواصل - كمًا ونوعًا، كما تفعيل المواقع الإلكترونية. بعض السلطات تستخدم شبكات التواصل بوتيرة عالية وبعضها بوتيرة أقل. بعضها تستغل صفحاتها لتعزيز الشفافية، بينما تقتصر منشورات سلطات أخرى على تغطية احتفالات، مباركات وتعازي.

جوانب إدارية لتفعيل صفحات في شبكات التواصل

كما ذكرنا، لا يوجد واجب قانوني بتفعيل صفحات في شبكات التواصل ولا تعليمات تنظم عملها. في أعقاب حالات حجب تعليقات وحظر متابعين، وصلت بعضها المحاكم، تعالت نداءات لتنظيم هذا الجانب من عمل السلطات. تقرير مراقب الدولة الّذي تناول هذه القضية أوصى السلطات المحلية بوضع نظام لصفحاتها في شبكات التواصل، وهذا ما قامت به فعلًا بعض البلديات الكبرى والمؤسسات الحكومية، حيث نشرت نظامًا يحدد شروط وسياسة استخدام الصفحة، طريقة التعامل مع التعليقات، بما في ذلك حذف التعليقات المسيئة وحظر متابعين، وقضايا أخرى، مثل الملكية على الصور والمحتويات وإمكانية استخدامها.

نظرًا لأهمية هذه القضية، الّتي من شأنها أن تؤثر على حقوق المواطنين في الحصول على معلومات والتعبير عن رأيهم من خلال التعليقات في صفحة السلطة، فحصنا وجود نظام كهذا في صفحاتها. حتى موعد الفحص (بداية تشرين أول 2024)، لم تنشر أي من السلطات العشرين المذكورة نظامًا كهذا.

كما تبيّن أنه في كافة الصفحات الّتي فحصت لا يتم الرد بشكل ممنهج على التعليقات والتساؤلات المطروحة من المتابعين، بخلاف سلطات ومؤسسات عامة أخرى تتعامل مع عشرات الأسئلة الّتي يرسلها المتابعون بهذه الطريقة.

استنتاجات وتلخيص

الصورة العام للشفافيّة في السلطات المحليّة العربيّة مخيّبة للآمال. في الغالبيّة العظمى من السلطات لا يعطى موضوع الشفافيّة الاهتمام المرجو. كما يبدو، الإدارة في الكثير من السلطات لا ترى نفسها مسؤولة أمام الجمهور أو ملزمة بكشف أوراقها ومصارحة الناس بما تقوم وما لا تقوم به.

رغم بساطة المهمة المتمثلة في تفعيل موقع إلكتروني، ونشر بعض المعطيات والمستندات شهريًا - مهمة لا تتطلب مواردًا خاصة لا من حيث التكلفة الماليّة ولا من حيث ساعات العمل المطلوبة، تتقاعس عشرات السلطات عن نشر أبسط المعلومات الّتي يلزم القانون بها، مثل محاضر الجلسات، الميزانية والتقارير الماليّة.

النتائج تظهر أن السلطات تنجح عادة في نشر المعلومات الّتي لا تتطلب تحديثًا مستمرًا، مثل القوانين المساعدة (86% من السلطات قامت بهذا الواجب بشكل كامل أو جزئي)، أسماء كبار الموظفين، وما شابه. بينما تخفق غالبيتها في نشر معلومات محتلنة، فمثلًا 54% من السلطات لم تنشر أمر الأرنونا لهذا العام، 89% من السلطات لم تنشر الميزانية السنوية، و41% منها لم تنشر تسجيلًا صوتيًا للجلسات منذ ثلاث سنوات.

نشاط "محامون من أجل إدارة سليمة"، على مدار سنوات، من خلال هذا الإصدار ومن خلال مئات التوجهات للسلطات وعشرات الملفات القضائية، ساهم إلى حد ما في تعزيز الشفافيّة، وقد رأينا ذلك من خلال المعدل السنوي للسلطات في مؤشر الشفافيّة، الّذي ارتفع من 21% عام 2017 ليصل هذا العام إلى 40%. ساهمت في ذلك أيضًا المنح الحكومية المحدودة الّتي منحت للسلطات لتطوير الخدمات الرقميّة. لكن، الثقل الأكبر يبقى لمدى مواظبة السلطة نفسها على نشر المواد والمعلومات. للأسف، كثيرًا ما نرى السلطة المحلية تطور موقعها الإلكتروني بعد تلقي ميزانية معينة أو بعد ملف قضائي، لكن تقوم بذلك لفترة وجيزة، وسرعان ما تهجر الموقع فتصبح المعلومات المنشورة فيه قديمة وقليلة الأهمية.

لتوضيح ذلك، نتطرق للسلطات الخمس الّتي طرأت أعلى نسبة تحسن في موقعها، والسلطات الخمس الّتي طرأت أعلى نسبة تراجع في موقعها هذا العام. في الرسم التّالي، نعرض العلامة الكليّة الّتي حصلت عليها تلك السلطات خلال السنوات 2019 حتى 2024:

الرّسم البيانيّ 17: العلامة الكليّة للسلطات الأكثر تقدمًا وتراجعًا بين السنوات 2019 حتى2024

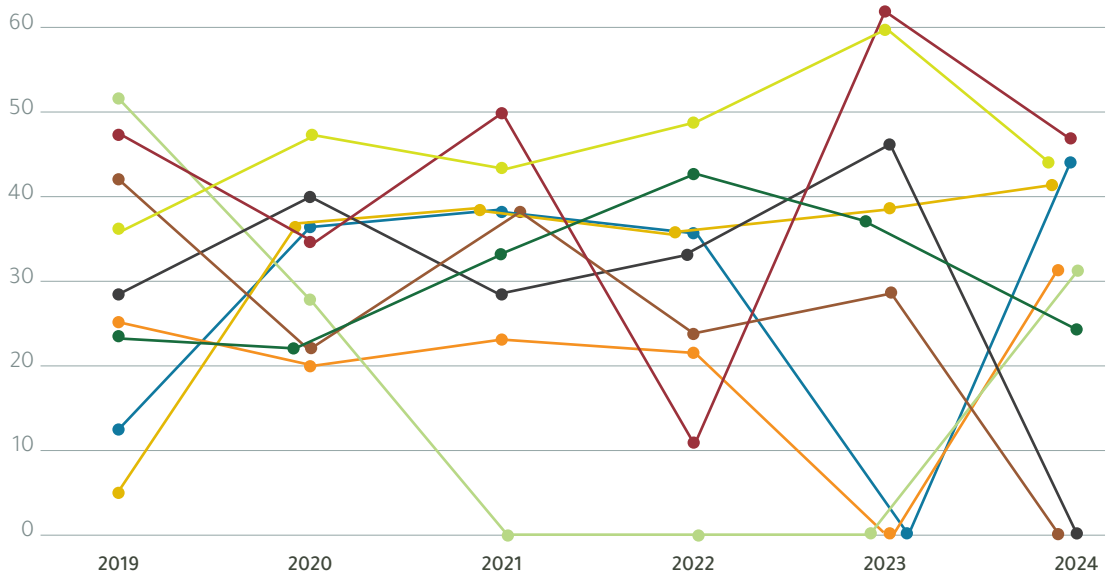

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
دبورية	14%	36%	38%	35%	0%	44%
بسمة طبعون	26%	20%	22%	21%	0%	31%
بستان المرج	51%	28%	0%	0%	0%	31%
المشهد	5%	36%	38%	35%	39%	61%
حرفيش	8%	9%	14%	19%	17%	37%
مسعدة	29%	40%	29%	33%	46%	0%
كفرمندا	42%	22%	38%	23%	29%	0%
الطيبة	48%	34%	50%	11%	62%	46%
كابول	36%	48%	43%	49%	60%	45%
بيت جن	25%	22%	33%	42%	38%	24%

الرسم يظهر أن غالبية السلطات المشار إليها في الرسم لا تحافظ على مستوى لائق من الشفافيّة، فنراها تتحسن في سنة معينة (عادة بعد اتخاذ إجراءات قضائية ضدها)، لكنها لا تحافظ على نفس الوتيرة ولا تواظب على تحديث المعلومات في الموقع وإدراج معلومات جديدة.

هذه التغييرات تدل على القدرة المحدودة لأي جهة (حكومية أو جماهيرية) بإحداث تغيير في مستوى الشفافية داخل السلطة، وعلى أن الالتزام بالشفافيّة يرتبط بالأساس بسلم أولويات السلطة نفسها ومدى حرصها على العمل بشفافية وإعلام الجمهور بأهم قرارتها وقضاياها الماليّة والإداريّة.

هذا ما يثبته أيضًا التناقص بين صفحات الفيسبوك الفعالة جدًا في بعض السلطات ومواقعها الإلكترونيّة شبه الفارغة. لتوضيح ذلك، نشير إلى علامة السلطة في مؤشر الشفافيّة (بناء على فحص موقع الإنترنت) وبين المعدل الشهري للمنشورات على الفيسبوك، كما عرض في الفصل السابق.

السلطة المحلية	المعدل الشهري للمنشورات في الفيسبوك 2024	العلامة في مؤشر الشفافيّة 2024
الجديدة المكر	1	49%
الطيبة	47.6	46%
الطيرة	29.3	31%
المغار	42.8	46%
الناصرة	7.5	37%
أم الفحم	116.5	53%
باقة الغربية	28	38%
تل السبع	28.1	29%
رهط	0.3	47%
سخنين	15.8	49%
شفاعمرو	42.3	34%
طمرة	28.1	50%
عرابة	41.6	52%
عرعرة	34.6	34%
قلنسوة	10	39%
كسيفة	4.5	49%
كفرقاسم	30.3	52%
كفرقرع	38.5	74%
كفركنا	24.5	43%
كفرمندا	15	بدون موقع

المقارنة تظهر بوضوح استثمارًا كبيرًا في شبكات التواصل الاجتماعي، مقابل إهمال صارخ لمواقع الإنترنت، مما يدحض ادعاءات بعض السلطات حول شح الموارد لإدارة المواقع، ويؤكد أن التقصير نابع، بالأساس، عن لامبالاة من قبل بعض السلطات وغياب موضوع الشفافية من أجندتها.

على ذكر شبكات التواصل، نؤكد على أهمية تلك الشبكات وضرورة استخدامها لتعزيز الشفافيّة، لكن لا بد من الإشارة إلى أن كثافة استخدامها لا تدل بالضرورة على مستوى عال من الشفافية. فحص محتوى المنشورات الّذي أجريناه في البلدات والمجالس المحلية الكبرى، والّذي عرض بتوسع في الفصل السابق، يظهر أن كثيرًا من المنشورات تحمل طابعًا إخباريًا (ودعائيًا أحيانًا) حول زيارات تفقدية، لقاءات، مناسبات وما شابه، بينما يشكل موضوع الجباية، الميزانيات والجلسات ما نسبته 3% فقط من منشورات السلطات. عليه نوصي بوضع برامج وخطط عمل لتفعيل صفحات السلطات في شبكات التواصل، مع أخذ موضوع الشفافية بعين الاعتبار. كما نوصي بوضع نظام لإدارة الصفحة والتعاطي مع التعليقات المسيئة وقضايا أخرى، الرد بشكل ممنهج على تعليقات واستفسارات المواطنين، والفصل التام بين صفحات السلطة وبين الصفحات الشخصية والسياسية التابعة لمنتخبي الجمهور.

رغم الصورة القاتمة الّتي يكشف عنها التقرير، لابد من أن نشيد بالتحسن الملحوظ الّذي طرأ على مواقع بعض السلطات الّتي تحافظ على مستوى مقبول من الشفافيّة، وهذا ينعكس في تدريجها عاليًا، سنة تلو أخرى، ضمن مؤشر الشفافية. نجاح تلك السلطات، الّتي حرصت على القيام بواجبها ووضعت الشفافية نصب أعينها هو خير برهان على أن المهمة ليست بالمستحيلة، وعليه نوجه النداء لرؤساء السلطات الّذين انتخبوا حديثًا ونحثهم على العمل للتغيير للأفضل. كما ننصح أعضاء السلطات بأن يقوموا بدورهم، كل حسب استطاعته، بهذا الصدد.

الملحق

قائمة المعلومات المفحوصة في مواقع السلطات ضمن مؤشر الشّفافيّة

مواضيع ينصّ عليها القانون

1. تفصيل حول مجالات عمل السلطة المحلية.
2. تفصيل مبنى السّلطة المحلّيّة، أقسامها، وحداتها والوحدات المساعِدة التّابعة لها
3. أسماء أصحاب الوظائف العليا الّذين يرأسون الأقسام وأعضاء السّلطة
4. عنوان السّلطة وطرق التّواصل معها
5. تغطية أهمّ نشاطات السّلطة في السّنة السّابقة
6. التّصوّر المستقبليّ لأهمّ النّشاطات المخطّط لها للسّنة الرّاهنة
7. شروط ومتطلّبات ترخيص المصالح التّجاريّة
8. نشر منتظم لمناقصات قبول عاملين في السّلطات المحلّيّة
9. نشر منتظم لمناقصات للتّعاقد مع مزوّدين خارجيّين
10. سُبل دفع رسوم حرّيّة المعلومات
11. القوانين المساعِدة للسّلطة
12. تفاصيل المسؤول عن شكاوى الجمهور وطرق تقديم شكوى
13. ملخّص التّقارير الماليّة
14. أثمان الأرنونا ومواعيد دفعها
15. محاضر جلسات السّلطة المنعقدة بأبواب مفتوحة
16. تسجيل صوتي لجلسات السّلطة المنعقدة بأبواب مفتوحة
17. تقرير المسؤول عن حرّيّة المعلومات
18. تقرير المسؤول عن شكاوى الجمهور
19. ملخّص ميزانيّة اللجنة المحلّيّة للتّخطيط والبناء
20. ميزانيّة السّلطة للسّنة الرّاهنة
21. قائمة كرّاسات ونشرات معلومات للجمهور نشرتها السّلطة في السّنة السّابقة
22. تفاصيل الأماكن والمواعيد الّتي يمكن الاطّلاع فيها على الأنظمة المكتوبة الّتي تعمل السّلطة بموجبها
23. وصف وأهداف مجمّعات معلومات السّلطة، المسجّلة وفق قانون حماية الخصوصيّة

24. صناديق ومنح بتمويل من السّلطة
25. الدّعم الّذي منحته السّلطة لمؤسّسات عامّة في السّنة السّابقة، بما في ذلك اسم المؤسّسة وحجم الدّعم الّذي أُعطيَ لها
26. الأماكن والمواعيد الّتي يُمكن الاطّلاع فيها على القوانين المساعِدة للسّلطة
27. معلومات عن جَودة البيئة لمعاينة الجمهور
28. معلومات عن ملاءمات الإتاحة الّتي نُفِّذت وتفاصيل مُركِّز الإتاحة
29. الخطة السنوية لتشغيل أشخاص مع إعاقة
30. معلومات تتعلّق بمجلس الطّلّاب والشّبيبة

مواضيع هامّة لم ينصّ عليها القانون

1. تقارير المراقب الدّاخليّ للسّلطة المحلّيّة
2. نشر منتظم للأحكام والقرارات القضائيّة الّتي تتعلّق بالسّلطة والصّادرة عن هيئات قضائيّة أو شبه قضائيّة
3. نشر منتظم لتعاقدات السّلطات مع مزوّدين خارجيّين (أكبر 10 عقود على الأقلّ)

محامون من أجل
إدارة سليمة

مؤشر الشفافيّة 2024

04-6565090
04-6565089
ص.ب. 50971، الناصرة 16000
Office@LawGG.org
www.lawgg.org